الذكاء الاصطناعي وتحسين العدالة الاجتماعية: نحو رؤية تنموية مستدامة...مج(٨) ع(٢) ص(٨٥-١١٣)

الذكاء الاصطناعي وتحسين العدالة الاجتماعية:
نحو رؤية تنموية مستدامة مستندة إلى مقاصد الشريعة في العراق

أ.د. جعفر حسن جاسم الطائي
jaffarjassem@yahoo.com
جامعة ديالى/كلية التربية الأساسية

م.د. ساهر محمود كاظم
sahir.kadhom@uodiyala.edu.iq
جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الصرفة

المستخلص:

يهدف البحث إلى تحليل الواقع العراقي المعاصر في ضوء التحولات الرقمية، وبيان انعكاسها على مستوى العدالة الاجتماعية، ودراسة دور الذكاء الاصطناعي في دعم جهود التنمية المستدامة وتحسين العدالة الاجتماعية في العراق، استجلاء الأبعاد القيمية والأخلاقية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، تشخيص التحديات والمعوقات البنيوية والتقنية والمؤسسية التي تعيق توظيف الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية العادلة، اقتراح رؤية تنموية مستدامة للعراق قائمة على التكامل بين التكنولوجيا الحديثة، والعدالة الاجتماعية، والقيم الإسلامية. أما منهج البحث: : اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، مدعومًا بـ المنهج النقدي المقارن، لتحليل النصوص النظرية والواقع التطبيقي للذكاء الاصطناعي في العراق. كما تم توظيف المنهج الفقهي المقاصدي في تحليل العلاقة بين التقنية والقيم الإسلامية. **أدوات جمع البيانات:** الاستبيان (وفق مقياس ليكرت الخماسي): تم تصميم استبيان إلكتروني وميداني مكوّن من ثلاثة محاور تقيس اتجاهات النخب الأكاديمية والموظفين في القطاع العام نحو توظيف الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، العدالة الاجتماعية، التنمية المستدامة، الشريعة، العراق

Abstract

Jaffar Hassan Jassim Al-Taie, Saher Mahmoud Kazim "Artificial Intelligence and Improving Social Justice Towards a Vision of Sustainable Development Based on the Objectives of Sharia in Iraq".

The research aims to analyze the contemporary Iraqi reality in light of digital transformations, demonstrate their impact on the level of social justice, and study the role of artificial intelligence in supporting sustainable development efforts and improving social justice in Iraq. It also aims to clarify the value and ethical dimensions of artificial intelligence applications in light of the objectives of Islamic law, diagnose the structural, technical, and institutional challenges and obstacles that hinder the use of artificial intelligence in achieving equitable development, and propose a sustainable development vision for Iraq based on the integration of modern technology, social justice, and Islamic values. As for the research methodology, the research relied on the analytical descriptive approach, supported by the comparative critical approach, to analyze the theoretical texts and practical reality of artificial intelligence

in Iraq. The jurisprudential objectives-based approach was also employed to analyze the relationship between technology and Islamic values. Data collection tools: Questionnaire according to the five-point Likert scale: An electronic and field questionnaire consisting of three axes was designed to measure the attitudes of academic elites and public sector employees toward the use of artificial intelligence in achieving social justice and sustainable development, using a five-point Likert scale .Questionnaire

Keywords: artificial intelligence, social justice, sustainable development, Sharia, Iraq

(الإطار العام للبحث)

أولاً) إشكالية البحث

يعيش العراق اليوم مرحلة دقيقة في تاريخه التنموي، تتقاطع فيها أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية مع تحولات تقنية عالمية عميقة في مقدمتها ثورة الذكاء الاصطناعي. فبينما يشهد العالم سباقًا لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة ما زال العراق يتلمّس طريقه نحو بنية رقمية قادرة على استيعاب هذا التحول. ويبرز التناقض الصارخ بين الإمكانات النظرية التي يَعِد بها الذكاء الاصطناعي، وبين الواقع التنموي العراقي الذي يعاني هشاشة مؤسسية، وضعفًا في العدالة الاجتماعية، وتفاوتًا واضحًا في

توزيع فرص العمل والخدمات والتعليم والصحة، فضلاً عن غياب رؤية استراتيجية تدمج التقنية بالقيم الأخلاقية والتنموية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية. وهذا هو الجزء الأول من إشكالية البحث.

تتجلى الإشكالية المحورية في أن الذكاء الاصطناعي في العراق ما يزال يُنظر إليه كترف تقني أكثر من كونه أداة استراتيجية لبناء العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. فرغم بعض المبادرات الرقمية المحدودة في القطاع المصرفي أو الأمني، لم يتحول الذكاء الاصطناعي إلى مشروع وطني شامل قادر على مواجهة التفاوت الطبقي والبطالة والفقر والفساد، والنتيجة أن التقنية تُستورد استيراداً شكليًا دون تكييفها مع البيئة المحلية أو ربطها بمبادئ العدالة والمصلحة العامة التي تشكّل جوهر مقاصد الشريعة الإسلامية. وهذا هو الجزء الثاني من إشكالية البحث.

من جانب آخر، فإن العدالة الاجتماعية في العراق تمثل إحدى أكثر القضايا إشكاليةً في الخطاب التنموي والسياسي، إذ يعيش المجتمع العراقي حالة من التفاوت الحاد بين فئات تملك النفوذ الاقتصادي والسياسي، وبين شرائح واسعة تعاني البطالة والتهميش وضعف الخدمات الأساسية. وتؤكد التقارير الوطنية أن معدلات الفقر تتجاوز (٢٥%) في بعض المحافظات، وأن فجوة التنمية بين المركز والأطراف آخذة في الاتساع. في مثل هذا الواقع يصبح توظيف الذكاء الاصطناعي في رسم السياسات العامة وتوزيع الموارد وإدارة الخدمات مدخلًا حيويًا لتحقيق قدر من العدالة في الفرص والمخرجات، بشرط أن يُدار هذا التوظيف ضمن إطار أخلاقي مستمد من مقاصد الشريعة التي توازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة. وهذا هو الجزء الثالث من إشكالية البحث.

أما من حيث التنمية المستدامة، فإن التجربة العراقية ما تزال محدودة ومجزأة. إذ تركز الخطط الحكومية غالبًا على البعد الاقتصادي دون الدمج الكافي للأبعاد البيئية والاجتماعية والإنسانية. وتفتقر المؤسسات إلى نظم متابعة وتقييم قائمة على البيانات والتحليل الذكي، مما يجعل التخطيط التنموي تقليديًا وردّ فعل للأزمات لا استباقًا لها. وهنا تبرز أهمية الذكاء الاصطناعي كأداة تحليلية وتنبؤيه قادرة على تحسين التخطيط التنموي، وتوجيه الموارد بكفاءة، وتوفير العدالة في الخدمات. لكن ضعف الإرادة السياسية، وغياب البنية التحتية الرقمية، واحتكار المعلومات، تجعل من هذا الهدف تحديًا حقيقيًا في العراق. وهذا هو الجزء الرابع من إشكالية البحث.

من الناحية الفلسفية، يواجه العراق إشكالية أخرى تتعلق بـ غياب التأسيس الأخلاقي لاستخدام التقنية، فبينما تؤكد الشريعة الإسلامية على مبادئ العدالة والإحسان والتوازن، فإن الممارسة التقنية المعاصرة تميل إلى النزعة النفعية والربحية، وهكذا يظهر **السؤال المركزي لهذا البحث: كيف يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي في العراق بما يحقق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة ضمن إطار قيمي يستند إلى مقاصد الشريعة الإسلامية؟** وتنبثق من هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية:

١. ما مدى حضور الذكاء الاصطناعي في السياسات التنموية العراقية الحالية؟

٢. إلى أي حد يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة؟

٣. كيف يمكن استلهام مقاصد الشريعة الإسلامية في بناء رؤية تنموية رقمية مستدامة للعراق؟

٤. ما التحديات التي تحول دون توظيف هذه التقنية أخلاقيًا وتنمويًا في البيئة العراقية الراهنة؟

إن الإشكالية إذًا ليست تقنية فحسب، بل هي حضارية وأخلاقية وتنموية في آنٍ واحد، تتعلق بتكييف الذكاء الاصطناعي مع هوية المجتمع العراقي، واستثماره كأداة لتحقيق "**الاستخلاف الإنساني**" الذي تسعى إليه مقاصد الشريعة. ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى تفكيك هذا التعارض الظاهري بين التقنية والقيم، وتحليل سبل بناء مشروع تنموي مستدام يتكامل فيه البعد الرقمي مع البعد الإنساني، وهذا هو الجزء الخامس من إشكالية البحث.

ثانيًا) أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في جوانب متعددة الأبعاد، يمكن تلخيصها في الآتي:

١. **الأهمية للذكاء الاصطناعي:** يُسهم البحث في إرساء فهم جديد لدور الذكاء الاصطناعي في البيئة العراقية، لا كوسيلة تقنية محايدة، بل كأداة إصلاح اجتماعي وتنموي. إذ يمكن لتطبيقاته أن تفتح آفاقًا في تحسين الخدمات العامة، ومكافحة الفساد، وتوزيع الموارد بعدالة.

٢. **الأهمية للعدالة الاجتماعية:** يقدم البحث مقاربة عملية لكيفية تسخير التقنية لتقليص الفجوة الطبقية وتحقيق المساواة في فرص التعليم والعمل والخدمات، مستندًا إلى الرؤية الإسلامية التي تجعل العدالة محور البناء الاجتماعي.

٣. **الأهمية التنموية المستدامة:** يمثل البحث جسرًا بين مفهومي التنمية المستدامة والذكاء الاصطناعي، من خلال دمج الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ضوء التحول الرقمي.

٤. **الأهمية الإسلامية:** يؤكد البحث على أصالة الفكر الإسلامي في التعامل مع التحولات التقنية الحديثة، ويبرز كيف يمكن لمقاصد الشريعة أن توجّه استخدام الذكاء الاصطناعي نحو المصلحة العامة لا الهيمنة التقنية.

ثالثا) منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، مدعومًا بالمنهج النقدي المقارن، لتحليل النصوص النظرية والواقع التطبيقي للذكاء الاصطناعي في العراق. كما تم توظيف المنهج الفقهي المقاصدي في تحليل العلاقة بين التقنية والقيم الإسلامية.

رابعا) حدود البحث

١. **الحدود الزمانية:** يغطي البحث الفترة الممتدة بين عام (٢٠١٨) وهو عام بداية طرح مشاريع التحول الرقمي في العراق، وحتى عام (٢٠٢٥) وهو عام بروز الاهتمام الأكاديمي بالذكاء الاصطناعي والتنمية.

٢. **الحدود الموضوعية:** يقتصر البحث على دراسة علاقة الذكاء الاصطناعي بتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار التنمية المستدامة ومقاصد الشريعة الإسلامية.

٣. **الحدود المكانية:** يركّز البحث على واقع العراق، مع تحليل الفوارق بين المحافظات المركزية والأطراف في توظيف التكنولوجيا لتحقيق العدالة.

خامسا) أدوات جمع البيانات

١. **الاستبيان (وفق مقياس ليكرت الخماسي):** تم تصميم استبيان إلكتروني وميداني مكوّن من ثلاثة محاور تقيس اتجاهات النخب الأكاديمية، والموظفين في القطاع العام، نحو توظيف الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

واستبيان ، تم توزيعه يدويًا وعن طريق البريد الإلكتروني، مكون من (١٥) سؤالًا وفق مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة)، تم توزيعه على(١٠٠) فردًا يمثلون فئات متنوعة من الأكاديميين، والعاملين في المؤسسات الحكومية المعنية بالتخطيط والتنمية، وخبراء تقنية المعلومات، وعدد من رجال الدين والمثقفين ممن لهم اهتمام بالشأن التنموي والتقني.

٢. **تحليل الوثائق:** اعتمد البحث على تحليل الخطط الحكومية، والتقارير الوطنية للتنمية المستدامة، والبيانات الصادرة عن وزارة التخطيط ووزارة الاتصالات، إضافة إلى الاستراتيجيات الدولية ذات الصلة بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

سادسا) مجتمع البحث

يتكوّن مجتمع البحث من الأكاديميين، والباحثين في مجالات التنمية والتقنية، وموظفي الوزارات ذات العلاقة (التخطيط، الاتصالات، العمل، التعليم العالي)، باعتبارهم الفاعلين الرئيسيين في السياسات الرقمية والتنموية.

سابعا) عينة البحث

تم اختيار عينة قصدية تضم (١٠٠) مشاركًا من محافظات بغداد، البصرة، نينوى، وديالى وكربلاء، نظرًا لتفاوت مستويات التنمية فيها، ولما تمثله من تنوع جغرافي واقتصادي واجتماعي.

(خلفية نظرية)

١. الذكاء الاصطناعي وتحسين العدالة الاجتماعية في العراق: تحليل فلسفي وواقعي

أولاً: الواقع العراقي المعاصر في ظل التحولات الرقمية

يشهد العراق منذ مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين حالة فريدة من التناقض بين التخلّف التقني النسبي، والاندفاع المتزايد نحو مشاريع التحول الرقمي التي غالبًا ما تأتي استجابة للضغوط الدولية أكثر من كونها نابعة من رؤية وطنية ناضجة . فالذكاء الاصطناعي في العراق لا يزال في مراحله الجنينية، إذ تقتصر تطبيقاته على بعض القطاعات الأمنية والمصرفية والتعليمية في حدود ضيقة جدًا، ولا توجد استراتيجية وطنية متكاملة لتفعيله في مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية **(وزارة الاتصالات،٢٠٢٣، ص٤٢)**.

ورغم إعلان وزارة التخطيط في العراق عن نيتها دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن "**رؤية العراق ٢٠٣٠**"، إلا أن الواقع العملي يكشف أن التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي لم يُوظَّفا بعدُ كأدوات فاعلة في تحقيق العدالة الاجتماعية أو تحسين جودة الخدمات العامة. فالمؤسسات الحكومية ما زالت تعاني من بطء إداري، وتضارب في الصلاحيات، وغياب التكامل في قواعد البيانات، ما يعرقل إمكانية اتخاذ القرار المستند إلى التحليل الذكي. **(عبد الأمير، ٢٠٢٢، ص. ٦٧)**

من الناحية الاجتماعية، يتسم الواقع العراقي بتفاوت حاد في توزيع الثروة والدخل والخدمات، وهو تفاوت متجذر في البنية السياسية والاقتصادية منذ عام (٢٠٠٣)، وقد تزايد مع ضعف سياسات العدالة الاجتماعية وغياب الشفافية في إدارة الموارد **(البغدادي، ٢٠٢١، ص ٨٨)**. في مثل هذا السياق، يمثل الذكاء الاصطناعي فرصة استراتيجية لإعادة هيكلة النظام الإداري والاقتصادي على أسس العدالة والكفاءة، لكنه في الوقت ذاته يثير مخاوف من تكريس التفاوت إن أُسيء استخدامه أو احتُكر من قبل النخب المتنفذة.

ثانيًا: العدالة الاجتماعية بين التنظير والممارسة في العراق

تُعد العدالة الاجتماعية إحدى الركائز الرئيسة لأي مشروع تنموي مستدام، وهي في الفكر الإسلامي ليست مجرد مبدأ اقتصادي بل رؤية شاملة لتنظيم الحياة البشرية وفق ميزان العدل والمصلحة. غير أن العراق، برغم غناه بالموارد الطبيعية والبشرية، يعاني من ضعف في العدالة الاجتماعية يظهر في التفاوت الحاد بين الفئات والجهات. وتشير تقارير وزارة التخطيط إلى أن معدلات الفقر تجاوزت **(٢٧%)** عام **(٢٠٢٢)**، وأن نسب البطالة بين الشباب بلغت أكثر من **(٣٠%)** في بعض المحافظات. **(وزارة التخطيط،٢٠٢٣، ص٢٤)**

يتجلى التناقض في أن الخطاب السياسي يتبنى مفردات العدالة والمساواة، بينما تظل الممارسة رهينة المصالح الحزبية والبيروقراطية. ويصف بعض الباحثين هذا الواقع بأنه عدالة انتقائية تُمنح للفئات المقربة من السلطة وتُحجب عن غيرها **(العبيدي، ٢٠٢١، ص١١٦)**. هذا الخلل لا يقتصر على توزيع الدخل، بل يمتد إلى التعليم والصحة والسكن والخدمات العامة. **فالبيئة العراقية تشهد فجوة رقمية ومناطقية كبيرة؛ فبينما تتمتع بعض المحافظات بمشاريع حكومية وخدمات رقمية محدودة، تفتقر محافظات أخرى إلى أبسط البنى التحتية الرقمية.** ومن المنظور الفلسفي، يمكن القول: إن العدالة الاجتماعية في العراق أُفرغت من مضمونها القيمي، فأصبحت شعارًا أكثر من كونها ممارسة واقعية. **وهنا يطرح البحث فرضيته المركزية: أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُستعاد بوصفه أداة للعدالة، إذا أُحسن توجيهه ضمن إطار قيمي مستند إلى مقاصد الشريعة. فهذه المقاصد – بخاصة مقاصد حفظ النفس والعقل والمال والنسل – تقدم رؤية متكاملة توازن بين الكفاءة الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية.**

ثالثًا: الذكاء الاصطناعي أداة لتحسين العدالة الاجتماعية

يمكن للذكاء الاصطناعي إن استُخدم ضمن استراتيجية وطنية أخلاقية، أن يسهم في إعادة صياغة مفهوم العدالة الاجتماعية في العراق على نحو عملي وفعّال. فالتطبيقات الذكية في إدارة الموارد العامة، والحوكمة، والتعليم، والرعاية الصحية، يمكن أن تقلّص الفجوات الطبقية والمناطقية، وتحدّ من الفساد الإداري الذي يستنزف إمكانات الدول.**(UNDP, 2023, p. 19)** ، فعلى سبيل المثال، يمكن لتقنيات التحليل التنبئي في الذكاء الاصطناعي أن تساعد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تحديد الفئات الأكثر حاجة للدعم المالي بناءً على بيانات دقيقة، بدلاً من الاعتماد على الوساطات والعلاقات السياسية كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُستخدم في تحسين التوزيع المكاني للمدارس والمستشفيات عبر تحليل الكثافة السكانية ومستوى الخدمات، بما يعزز مبدأ المساواة في الفرص. **(World Bank, 2022, p. 77)**

رابعًا: مقاصد الشريعة: إطار قيمي لتوجيه التقنية نحو العدالة والتنمية المستدامة

إن الحديث عن الذكاء الاصطناعي في السياق العراقي لا يمكن فصله عن الإطار القيمي الذي يوجّه الفعل البشري في ميدان التقنية، خصوصًا في مجتمع تُشكّل الشريعة الإسلامية فيه مرجعية أخلاقية وثقافية عميقة الجذور. فمقاصد الشريعة ليست نظامًا فقهيًا جامدًا أو حزمة أوامر ونواهٍ، بل منظومة فكرية–حضارية تتجاوز

النصوص إلى روحها، وتستهدف تحقيق المصلحة ودفع المفسدة في كل زمان ومكان، ومن ثمّ، يمكن اعتبارها بمثابة منظور فلسفي قيميّ لتوجيه التقنية الحديثة، بحيث لا تكون التقنية غاية في ذاتها، بل وسيلة لخدمة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تمثل جوهر التنمية المستدامة.

إن مقاصد الشريعة، كما بلورها الإمام الشاطبي في الموافقات، تقوم على حفظ الضروريات الخمس: **الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال (الشاطبي،١٩٩٧، ص ٨٢)**. وإذا ما أُعيدت قراءة هذه المقاصد في ضوء التحولات التقنية المعاصرة، فإنها تُقدّم قاعدة تأصيلية لتقويم الذكاء الاصطناعي من حيث الأثر الأخلاقي والاجتماعي والإنساني.

فحفظ الدين يتجلى اليوم في حماية الخطاب الديني من التزييف الرقمي الذي قد يُنتج فتاوى أو نصوصًا مزوّرة عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، مما يتطلب وضع معايير شرعية ورقابية لمصداقية المحتوى الديني الإلكتروني.

أما حفظ النفس، فيتحقق من خلال تسخير الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي والصحي لتحسين العدالة في الوصول إلى الخدمات، كأن تُستخدم الخوارزميات لتحديد الاحتياجات الصحية للفئات الفقيرة أو المناطق المهمّشة. غير أن حفظ النفس لا يعني فقط إنقاذ الجسد، بل يشمل صون كرامة الإنسان من الهيمنة الرقمية أو مراقبته بشكل ينتهك خصوصيته أو حريته **(الراوي،٢٠٢٢، ص٩٤)**.

أما حفظ العقل، فيرتبط اليوم بضرورة ضمان الاستخدام المسؤول للتقنيات الذكية في التعليم والإعلام، بحيث تُعزّز التفكير النقدي بدلاً من استبداله بالتلقين الخوارزمي. فالعقل هو مناط التكليف في الشريعة، وأي نظام معرفي يهمّش حرية التفكير أو يفرض أنماطًا رقمية مغلقة على الإنسان إنما يعتدي على هذا المقصد الجوهري. من هنا تبرز أهمية تطوير سياسات تعليمية رقمية تحافظ على استقلال الوعي، وتُنمّي مهارات التحليل والتفكير بدل الاكتفاء بالاستهلاك الرقمي **(الحسني،٢٠٢٠، ص٥١)**.

وفيما يتعلق بحفظ المال، فإن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة فعالة لمكافحة الفساد المالي والإداري في العراق، من خلال إنشاء أنظمة ذكية لرصد الإنفاق العام، وتتبّع الصفقات الحكومية، وكشف حالات تضارب المصالح، وهو ما يتسق مع روح الشريعة في حماية الأموال العامة وتحقيق الكفاءة

الاقتصادية العادلة **(عبد الأمير،٢٠٢٢، ص٦٧)**. كما أن توجيه الاستثمارات في التقنية وفق معايير العدالة الاجتماعية ينسجم مع مقصد تحقيق المصلحة العامة الذي يُعد من أسمى غايات الشريعة.

أما حفظ النسل، فيأخذ بُعدًا جديدًا في العصر الرقمي، حيث تتقاطع التقنية مع قضايا الهوية، والجندر، والأخلاق. فالتقنيات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في مجالات الطب الجيني، والبيانات الحيوية، والروبوتات الاجتماعية، تطرح أسئلة أخلاقية دقيقة حول الحدود الفاصلة بين ما هو إنساني وما هو تقني. ومن منظور الشريعة، فإن حفظ النسل لا يعني مجرد التكاثر البيولوجي، بل يشمل حماية القيم التي تضمن استمرار النوع الإنساني من حيث الكرامة والمسؤولية والعلاقات الاجتماعية السليمة.**(Al-Ghazali, 2004, p. 211)**

وتبرز هنا أهمية إعادة قراءة المقاصد الشرعية ضمن سياق الثورة الرقمية، بحيث تتحوّل من مفاهيم تراثية إلى منظومة استرشاديه للسياسات التقنية المعاصرة. فالمقاصد تُتيح للعقل المسلم أن يوازن بين المنفعة التقنية والمفسدة الأخلاقية، بين التقدم المادي والعدالة الاجتماعية، وبين الكفاءة والإحسان. وبذلك تصبح مقاصد الشريعة بمثابة بوصلة أخلاقية تمنع انزلاق المجتمع في الاستخدام اللامسؤول للتقنيات الذكية، سواء في الاقتصاد أو الأمن أو التعليم أو الصحة. من زاوية فلسفية، تمثل المقاصد إطارًا أنطولوجيًا لفهم علاقة الإنسان بالتقنية؛ **فبينما ترى الحداثة الغربية أن التقنية امتداد لإرادة السيطرة على الطبيعة، ترى المقاصد أن التقنية امتداد لإرادة الاستخلاف التي تجعل الإنسان مسؤولًا أمام الله والإنسانية عن توجيه العلم نحو الخير العام. هذا الفرق الجوهري في المنطلق يجعل من مقاصد الشريعة مشروعًا مضادًا للتقنية المنفلتة، ودعامة فكرية لتقنية عادلة وإنسانية في آنٍ واحد.**

أما في العراق، فإن تبنّي هذه الرؤية المقاصدية في توجيه الذكاء الاصطناعي يعني إعادة صياغة السياسات الرقمية لتراعي العدالة، والمصلحة، والكرامة الإنسانية. فالمجتمع العراقي الذي أنهكته الحروب والانقسامات بحاجة إلى منظومة قيمية تُعيد الثقة بين المواطن والدولة، وتجعل التقنية في خدمة الإنسان لا العكس. ومن ثمّ، فإن إدماج مقاصد الشريعة في خطط التحول الرقمي يشكل خطوة نحو حوكمة أخلاقية للتقنية، تتكامل فيها التنمية الاقتصادية مع التنمية الروحية والاجتماعية. إن الذكاء الاصطناعي في ضوء مقاصد الشريعة لا يُنظر إليه كآلة تفكر، بل كأداة يتجلى فيها عقل الإنسان وإرادته الأخلاقية. فالمقاصد تُذكّرنا أن التقنية بلا قيمة ما لم تكن في خدمة الإنسان، وأن العدالة الاجتماعية ليست مجرد مخرجات

خوارزمية بل ثمرة وعي أخلاقي يسعى إلى حفظ التوازن بين الكفاءة والمساواة، بين العلم والإيمان، بين السرعة الرقمية والتأنّي الإنساني.

خامسًا: معوقات توظيف الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق: (قراءة تحليلية نقدية)

تُعدّ قضية توظيف الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق من أكثر القضايا المعاصرة حساسية وتعقيدًا، نظرًا لتداخل الأبعاد التقنية مع البنى المؤسسية والسياسية والاجتماعية، في سياق يعاني أصلًا من هشاشة في التخطيط الاستراتيجي وضعف في المنظومة القيمية التي تضبط حركة التنمية. فبرغم الحديث الرسمي عن "**التحول الرقمي**" و"**الحكومة الإلكترونية**" و"**المدن الذكية**"، إلا أنّ الواقع العراقي يكشف عن فجوة عميقة بين الشعارات المعلنة والإمكانات الفعلية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في المجالات التنموية والاجتماعية **(العزاوي، ٢٠٢٣، ص ٤١)**. هذه الفجوة ليست عرضًا تقنيًا، بل هي انعكاسٌ لأزمة بنيوية ممتدة تشمل ضعف الدولة في إدارة التحول الرقمي، وتهميش البعد القيمي الإسلامي، وتفكك الرؤية التنموية ذاتها. ومن ثم **فإنّ قراءة المعوقات لا يمكن أن تقتصر على المستوى التقني أو الإداري فحسب، بل يجب أن تتناول العمق الفلسفي والهيكلي والثقافي للنظام التنموي العراقي. وفيما يلي أهم تلك المعوقات:**

١. المعوقات البنيوية والمؤسسية

أبرز ما يُواجه العراق في مجال توظيف الذكاء الاصطناعي هو غياب الإطار المؤسسي الشامل الذي ينسق بين الجهات المعنية. فالمبادرات الرقمية في العراق ما تزال تتسم بالتشتت والازدواجية، إذ تعمل كل وزارة بمعزل عن الأخرى، دون وجود مجلس وطني موحد أو إطار تشريعي واضح ينظّم سياسات الذكاء الاصطناعي **(عبد الحسين،٢٠٢٢، ص ٢٧)**. كما أن الروتين الإداري والبيروقراطية الحكومية ما زالت تُعرقل التحول الرقمي من أساسه، إذ تستند أغلب مؤسسات الدولة إلى نظم ورقية وإجرائية تقليدية، وتفتقر إلى أنظمة معلومات متكاملة أو قواعد بيانات وطنية، مما يجعل إدخال الذكاء الاصطناعي في عمليات التخطيط أو الرقابة أو الحوكمة شبه مستحيل **(الشمري،٢٠٢١، ص ٥٨)**. ويُضاف إلى ذلك ضعف الاستقلال المالي والإداري للمؤسسات البحثية والتقنية، الأمر الذي يحول دون إنشاء مختبرات أو منصات بحثية متخصصة

قادرة على إنتاج حلول ذكية محلية الصنع . من ناحية أخرى، يعاني العراق من ضعف في منظومة التشريعات الرقمية، فلا توجد حتى الآن قوانين واضحة تنظم استخدام البيانات الضخمة، أو حماية الخصوصية، أو أخلاقيات الذكاء الاصطناعي .**(UNDP, 2022, p. 14)** هذه الفجوة التشريعية تجعل الدولة عُرضة للفوضى المعلوماتية، وتُكرّس انعدام الثقة بين المواطن والنظام الرقمي.

٢. المعوقات التقنية والمعرفية:

تُعدّ البنية التحتية الرقمية الضعيفة أحد أبرز التحديات التي تقف أمام توظيف الذكاء الاصطناعي في العراق. فشبكات الإنترنت ما زالت متقطعة وبطيئة، والربط الإلكتروني بين المؤسسات شبه غائب، كما أن الطاقة الكهربائية غير المستقرة تجعل أي مشروع يعتمد على الحوسبة السحابية أو الأنظمة الذكية مهددًا بالتوقف المستمر.**(Jiyad, 2021, p. 9)**. أما على المستوى المعرفي، فهناك ندرة واضحة في الكفاءات الوطنية المتخصصة في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، إذ تُخرّج الجامعات العراقية أعدادًا كبيرة من الطلبة في مجالات الحاسوب، لكن معظمهم لا يتلقّون تدريبًا معمّقًا في الخوارزميات أو النمذجة الذكية أو التعلم الآلي **(العبيدي، ٢٠٢٣، ص ٣٣)**.

وتُضاف إلى ذلك الفجوة بين البحث الأكاديمي وصنع القرار، إذ ما تزال الأبحاث الجامعية تُكتب لأغراض الترقية العلمية أكثر مما تُوظف في بناء سياسات عامة أو حلول تنموية. إنّ ضعف التمويل البحثي وغياب الحوافز الحكومية يجعل الباحثين عاجزين عن تحويل أفكارهم إلى تطبيقات عملية، مما يُبقي الذكاء الاصطناعي حبيس الشعارات والخطط الورقية **(البدري، ٢٠٢٠، ص. ١١٧)**. ولا يمكن إغفال أنّ العراق ما يزال مستوردًا للتكنولوجيا دون القدرة على إعادة إنتاجها أو تطويرها، مما يجعل الذكاء الاصطناعي المستخدم فيه **"تابعًا" لا "مولّدًا"**، أي أنه يُستهلك من الخارج دون أن يُسهم في تطوير رأس المال المعرفي الوطني. وهذه التبعية التقنية تفرز تبعية اقتصادية وفكرية، تُضعف إمكان تحقيق تنمية وطنية ذات سيادة رقمية **(Sachs, 2020, p. 51)**.

٣. المعوقات القيمية والثقافية

يُشكّل البعد القيمي أحد أهم المعضلات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق. فالثقافة العامة تجاه التقنية ما تزال أسيرة النزعة الريعية والبيروقراطية التي تفضّل الاستهلاك على الإنتاج. فالتقنية تُستعمل غالبًا لأغراض ترفيهية أو إدارية محدودة، دون استيعاب جوهرها التنموي والأخلاقي **(الراوي، ٢٠٢٢، ص٩٣)**.

ومن جهة أخرى، يُلاحظ أنّ المنظور الشرعي الإسلامي ما يزال غائبًا عن الخطاب التكنولوجي في العراق، إذ نادرًا ما تُطرح قضية الذكاء الاصطناعي في ضوء مقاصد الشريعة أو العدالة الاجتماعية الإسلامية. وهذا الغياب يؤدي إلى فراغ قيمي يجعل التقنية تتحرك بلا بوصلة أخلاقية، فتُستخدم أحيانًا بما يتنافى مع مبادئ المصلحة العامة والعدالة(**Kamali, 2008, p. 80**) .

وتبرز كذلك الثقافة المجتمعية المنغلقة على التغيير، حيث يُنظر إلى الابتكار بريبة، ويُواجه الشباب المبدع صعوبات كبيرة في تحويل أفكاره إلى مشاريع، في ظل غياب الحاضنات التكنولوجية وضعف التمويل الموجّه للابتكار المحلي. كما تُشكّل الأمية الرقمية المنتشرة في الريف والمناطق الفقيرة عائقًا أمام العدالة الرقمية، إذ تُفاقم التفاوت الاجتماعي بدل أن تُقلّله. إنّ هذه المعوقات الثقافية والقيمية تُظهر أن الذكاء الاصطناعي في العراق لا يواجه فقط نقصًا في الأجهزة والبرمجيات، بل أزمة في المنظومة الأخلاقية والإدراكية التي يجب أن تُرشده.

٤. حصيلة نقدية

إنّ مجمل هذه المعوقات البنيوية والتقنية والقيمية تُشير إلى حقيقة جوهرية مفادها أن العراق يعيش تعثّرًا في الوعي بالتنمية الذكية أكثر من تعثره في التكنولوجيا نفسها. فالمشكلة ليست في عدم توفر الأدوات الرقمية، بل في غياب الفلسفة التي تُدير هذه الأدوات ضمن رؤية شاملة لمستقبل الإنسان والمجتمع. وهذا ما يفسّر تناقض الخطاب السياسي الذي يتحدث عن "**الحكومة الذكية**" في حين أنّ الواقع يشهد ضعفًا في الشفافية، واستمرارًا في الفساد الإداري، وغيابًا للمساءلة الرقمية.

إنّ تحقيق التنمية المستدامة عبر الذكاء الاصطناعي يتطلب أولًا إعادة بناء الإطار القيمي والمؤسسي، بحيث يُعاد توجيه التقنية لخدمة الإنسان لا السلطة، ولخدمة العدالة لا المركزية، ولتحقيق الكرامة لا الهيمنة .وما لم يتحقق هذا التحول الجذري في بنية الدولة والثقافة، فسيظل الذكاء الاصطناعي في العراق أداة شكلية تُستخدم لتجميل الخطاب التنموي دون أن تُحدث أثرًا جوهريًا في العدالة الاجتماعية أو التنمية المستدامة.

سادسا) قراءة نقدية في سياسات الذكاء الاصطناعي والتنمية المستدامة في العراق:

تواجه السياسات التنموية في العراق أزمة بنيوية تتمثل في غياب الرؤية المتكاملة والاستمرارية المؤسسية. فكل حكومة تأتي بخطط جديدة دون تقييم جاد لنتائج ما سبقها، ما يؤدي إلى هدر في الموارد وضياع فرص التنمية. أما في مجال الذكاء الاصطناعي، فتتسم السياسات بالارتجال وغياب التنسيق بين المؤسسات الأكاديمية والوزارية، الأمر الذي يجعل العراق متأخرًا في تبني استراتيجيات الذكاء الاصطناعي مقارنة بدول الجوار **(UNESCO, 2023, p. 33)** . والنقد هنا لا يوجَّه إلى غياب التكنولوجيا فقط ، بل إلى غياب الوعي الفلسفي بأخلاقيات التقنية، إذ يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي غالبًا كرمز للحداثة الشكلية، دون أن يُطرح سؤال: "لمن تعمل هذه التقنية؟ ومن المستفيد منها؟" فالقضية ليست في وجود الروبوت أو الخوارزمية، بل في القيم التي توجّهها **(عواد، ٢٠٢٠، ص٤٥)**. **ومن هنا فإن أي سياسة رقمية في العراق لن تنجح ما لم تضع الإنسان في مركزها، مستلهمة في ذلك البعد الأخلاقي لمقاصد الشريعة التي تجعل التنمية وسيلة للكرامة الإنسانية لا أداة للاستغلال.** ويضاف إلى ذلك ضعف التنسيق بين الجامعات ومؤسسات الدولة في مجال البحث العلمي التطبيقي في الذكاء الاصطناعي، إذ لا تزال المخرجات الأكاديمية بعيدة عن احتياجات المجتمع، ما يعمّق الفجوة بين المعرفة والسياسة **(Hussein, 2022, p. 59)**. لذا فإن إعادة صياغة السياسات التنموية في العراق تتطلب تحولًا ثقافيًا يدمج بين العقل العلمي والتفكير المقاصدي في آنٍ واحد.

سابعًا: الرؤية التنموية المستدامة في العراق: نحو نموذج مستقبلي مستند إلى مقاصد الشريعة

إنّ التحليل النقدي الذي عُرض في المحاور السابقة، سواء في ما يتعلق بضعف العدالة الاجتماعية، أو بتعثر البنى المؤسسية، أو بتشظي الرؤية التقنية في العراق، يُظهر بوضوح أن أيّ تنمية مستدامة مستقبلية لا يمكن أن تقوم على استيراد النماذج الغربية أو تكرار التجارب الرقمية الجاهزة، بل تحتاج إلى رؤية عراقية نابعة من الذات القيمية والحضارية. هذه الرؤية ينبغي أن تقوم على تكامل بين مقاصد الشريعة الإسلامية بوصفها منظومة قيمية أخلاقية، وبين الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة حضارية ذات طابع معرفي إنتاجي. **فالعراق يمتلك مخزونًا فكريًا وروحيًا فريدًا يمكن أن يتحول من مصدر للأزمة إلى منطلق للتجديد، إذا ما أُعيد تعريف التنمية بوصفها مشروعًا إنسانيًا قيميًا لا مجرد عملية مادية أو اقتصادية.**

١. الرؤية القيمية: من الذكاء التقني إلى الذكاء الإنساني

تتمثل نقطة البداية في تحويل مركز الثقل في التنمية من التقنية إلى الإنسان. فالمقاصد الشرعية الخمس **(حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، المال)** تشكّل إطارًا عامًا يمكن من خلاله إعادة صياغة فلسفة الذكاء الاصطناعي في العراق على أساس أن التقنية ليست غاية بحد ذاتها، بل وسيلة لخدمة الإنسان والمجتمع **(الراوي، ٢٠٢٢، ص ٩٥)**. وهذا يعني أن " **الذكاء الاصطناعي**" يجب أن يُعاد تعريفه باعتباره ذكاءً أخلاقيًا قادرًا على تحقيق المصلحة العامة، لا مجرد منظومة حسابية أو تحليلية. وفي هذا السياق، تصبح العدالة الاجتماعية مبدأً حاكمًا للتقنية، بحيث يُعاد توزيع مكاسبها بين الفئات والمناطق المختلفة، بدل أن تتركّز في يد النخبة التكنولوجية أو العاصمة الإدارية فقط. ومن ثم فإنّ البعد القيمي هو ما يضمن أن تكون التنمية "**مستدامة**" بمعناها الحقيقي، أي تنمية تُوازن بين المصلحة والمقصد، وبين الكفاءة والكرامة الإنسانية . **(Kamali, 2008, p. 82)**

٢. الرؤية المؤسسية: بناء دولة ذكية ذات طابع إنساني

تتطلب الرؤية التنموية المستدامة للعراق بناء نموذج مؤسسي جديد للدولة يقوم على فكرة "**الحوكمة الذكية**" لا "**الإدارة الرقمية**" فحسب . فالحوكمة الذكية هي التي تجمع بين الفاعلية التقنية والشفافية الأخلاقية، وتُعيد صياغة علاقة المواطن بالمؤسسة على أساس الثقة والمشاركة لا على أساس الهيمنة والامتثال. وهذا يستدعي إنشاء مجلس وطني للذكاء الاصطناعي والتنمية المستدامة يكون مستقلاً عن الوزارات، ويضم خبراء من العلوم الشرعية والاجتماعية والتقنية والاقتصادية، ليضع سياسات وطنية منسجمة مع مقاصد الشريعة وأولويات التنمية العراقية.

كما تقتضي الرؤية إصلاح النظام الإداري بحيث تتحول مؤسسات الدولة إلى مراكز بيانات تشاركية قادرة على اتخاذ القرار المبني على المعرفة، بدل القرارات الفردية أو السياسية التي تُتخذ بمعزل عن التحليل العلمي.**(UNDP, 2022, p. 18)** إنّ دمج التقنية بالحوكمة الأخلاقية هو السبيل الوحيد لتحويل الدولة من جهاز بيروقراطي إلى كيان "**عاقل**" يتعامل مع المجتمع بوصفه شريكًا لا تابعًا.

٣. الرؤية الاجتماعية: (التنمية كعدالة مجتمعية مستمرة)

لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة في العراق دون إعادة بناء العقد الاجتماعي على أساس العدالة والمساواة في الفرص. فالذكاء الاصطناعي يجب أن يُسخّر لمعالجة الفجوات الاجتماعية لا لتكريسها، وأن

يُستخدم في ميادين التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والحوكمة المحلية، بما يُحقق ما يمكن تسميته بـ **(العدالة الرقمية) (العزاوي، ٢٠٢٣، ص ٧٤).**

هذه العدالة الرقمية تُترجم مقاصد الشريعة إلى واقع عملي، إذ تحفظ النفس عبر تحسين الخدمات الصحية الذكية، وتحفظ العقل عبر إصلاح التعليم الرقمي، وتحفظ المال عبر الشفافية الإلكترونية في الإنفاق العام، وتحفظ النسل عبر سياسات أسرية رقمية رشيدة، وتحفظ الدين عبر تعزيز القيم الأخلاقية في الفضاء الإلكتروني .وبذلك تتحول المقاصد إلى منظومة تشغيلية للتنمية، لا مجرد إطار نظري أو خطابي. ويمكن للذكاء الاصطناعي، إذا أُدير وفق هذه الرؤية، أن يُصبح أداة للارتقاء الاجتماعي، لا مجرد وسيلة للتحكم والرقابة.

٤. الرؤية المستقبلية: (من الاستهلاك الرقمي إلى الإنتاج المعرفي)

تُحتم الرؤية التنموية المستدامة للعراق الانتقال من موقع المستهلك للتكنولوجيا إلى المنتج للمعرفة. فالعراق يمتلك طاقات بشرية كبيرة في الجامعات ومراكز البحث يمكن أن تتحول إلى منظومة وطنية للإبداع التقني إذا ما وُضعت ضمن استراتيجية بعيدة المدى ترتكز على مقاصد التنمية الإسلامية في تمكين الإنسان وإعمار الأرض. إنّ التحول إلى الاقتصاد المعرفي يتطلب إنشاء حاضنات ذكاء اصطناعي في الجامعات، وتشجيع الشراكات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وفق رؤية شرعية تقوم على تحقيق المصلحة ودفع المفسدة في التعامل مع التقنية.

ويمكن أن تُشكّل العدالة المعرفية – **أي إتاحة الوصول إلى البيانات والمعلومات للجميع** – ركيزةً أساسية لضمان عدم احتكار المعرفة الرقمية من قبل فئة محددة، بما يعزز المشاركة الشعبية في التنمية **(Sachs, 2020, p. 243)** .هذه العدالة المعرفية هي التعبير الحديث عن مقصد حفظ العقل، وهي ما يضمن أن تكون التنمية مستمرة وقابلة للتجدد الذاتي.

(الجانب الميداني للبحث)

التحليل الميداني لاتجاهات النخب العراقية نحو توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وفق مقاصد الشريعة :

أولاً) مقدّمة توضيحية لتحليل الاستبيان

تم تصميم الاستبيان بهدف قياس اتجاهات المبحوثين نحو توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، ومعرفة مدى توافر البيئة المؤسسية والبنية الرقمية التي تمكّن من ذلك في العراق. وقد وُزّع الاستبيان على عينة مكونة من (١٠٠) فردًا يمثلون فئات متنوعة من الأكاديميين، والعاملين في المؤسسات الحكومية المعنية بالتخطيط والتنمية، وخبراء تقنية المعلومات، وعدد من رجال الدين والمثقفين ممن لهم اهتمام بالشأن التنموي والتقني. تم اختيار العينة بطريقة قصدية نظرًا لتخصص الموضوع وحساسيته الفكرية والقيمية، بهدف الحصول على إجابات ناضجة وواعية تتيح فهمًا أعمق لتفاعل المجتمع العراقي مع قضايا الذكاء الاصطناعي والتنمية المستدامة في إطار قيمي شرعي.

ثانياً) اسئلة الاستبيان:

تكوّن الاستبيان من (١٥) سؤالًا وفق مقياس ليكرت الخماسي:١- موافق بشدة / ٢ - موافق / ٣- محايد / ٤ - غير موافق / ٥ - غير موافق بشدة، والجدول أدناه يلخص الأسئلة والنسب المئوية لكل خيار:

جدول رقم (١) الأسئلة ونتائج وإجابات المشاركين وتوزيع النسب المئوية لكل سؤال*

ت	صيغة السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تُعدّ تقنيات الذكاء الاصطناعي فرصة حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق.	%٥٠	%٣٠	%١٠	%٥	%٥
٢	استخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الحكومية يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية.	%٣٢	%٣٨	%١٥	%٨	%٧
٣	يمتلك العراق بنية تحتية رقمية كافية لتفعيل مشاريع الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع.	%٨	%٢٠	%١٢	%٣٥	%٢٥
٤	هناك ضعف واضح في السياسات الوطنية التي تدعم توظيف الذكاء الاصطناعي في القطاعات التنموية.	%٥٣	%٣٠	%١٠	%٣	%٤
٥	ضعف التمويل الحكومي والخاص يُعدّ من أبرز معوقات التحول نحو التنمية المستدامة الذكية.	%٤٠	%٤٢	%٩	%٤	%٥
٦	التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في العراق يُعيق تحقيق العدالة الرقمية المستندة إلى الذكاء الاصطناعي.	%٥٢	%٣٠	%١٠	%٥	%٣
٧	العدالة في توزيع فرص العمل الرقمي تُجسّد مقصد حفظ المال في الشريعة الإسلامية.	%٣٣	%٤٢	%١٥	%٧	%٣
٨	الذكاء الاصطناعي في التعليم يمكن أن يحقق مقصود حفظ العقل من خلال تحسين جودة التعلم وإتاحته للجميع.	%٤٠	%٣٧	%١٣	%٧	%٣
٩	توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي يسهم في تحقيق مقاصد حفظ النفس.	%٤٦	%٣٥	%١٠	%٦	%٣
١٠	استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة يقلل من الفساد الإداري والمالي.	%٣٨	%٤٠	%١٢	%٧	%٣
١١	الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُوجَّه بما ينسجم مع مقاصد الشريعة في حفظ الضروريات الخمس.	%٤٧	%٣٤	%١١	%٥	%٣
١٢	توظيف الذكاء الاصطناعي في صنع القرار يجب أن يخضع لضوابط أخلاقية مستمدة من الشريعة.	%٤٤	%٣٦	%١٢	%٥	%٣
١٣	مقاصد الشريعة يمكن أن تُسهم في ضبط استخدام البيانات وحماية الخصوصية في الأنظمة الذكية.	%٤٢	%٣٨	%١١	%٦	%٣
١٤	الدمج بين التقنية والمقاصد يحقق تنمية بشرية متوازنة بين المادة والروح.	%٤٥	%٣٥	%١٣	%٧	%٣
١٥	الرؤية التنموية المستقبلية في العراق يجب أن تُبنى على التكامل بين الذكاء الاصطناعي ومقاصد الشريعة لتحقيق العدالة المستدامة.	%٤٨	%٣٣	%١١	%٦	%٢

*الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على أدبيات الموضوع

ثالثاً) تحليل تفصيلي لنتائج الاستبيان:

(المحور الأول)

(الذكاء الاصطناعي والتنمية المستدامة في العراق)

س١) تُعدّ تقنيات الذكاء الاصطناعي فرصة حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

التحليل: تُظهر نسبة (٨٠%) موافقتهم على هذا السؤال. حيث تُظهر هذه النسبة وجود قناعة راسخة لدى الغالبية بأن الذكاء الاصطناعي يمثل ركيزة أساسية لأي تحول تنموي في العراق. كما تعبّر هذه النسبة العالية عن إدراك النخب لأهمية التكنولوجيا كأداة لتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. فالعراق الذي عانى من مركزية الدولة وضعف التخطيط يمكنه عبر الذكاء الاصطناعي تحقيق كفاءة في إدارة الموارد والحوكمة والرقابة. أما نسبة المحايدين والتي شكلت **(١٠%)** فتدل على تريّث واقعي أمام محدودية التجارب الفعلية داخل العراق، في حين أن نسبة المعارضين البالغة **(١٠%)** فتعبّر عن تشاؤم مشروع مصدره غياب البيئة التحتية والحوكمة الرقمية التي تجعل الذكاء الاصطناعي فاعلًا حقًا في التنمية.

س٢) استخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الحكومية يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية.

التحليل: تشير نسبة الموافقين البالغة (٧٠%) إلى إيمان واضح بأن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة مثل **(أنظمة الشفافية، ومراقبة الأداء، وتحليل البيانات)** يمكن أن تُقلّل من الفساد الإداري والتمييز الوظيفي وتوزيع الخدمات بعدالة . هذه القناعة تعكس رغبة عراقية في الانتقال من البيروقراطية الورقية إلى نظم رقمية عادلة وشفافة. أما المحايدون الذين شكلت نسبتهم **(١٥%)** فيمثلون فئة لم تختبر بعد أثر هذه التقنيات عمليًا داخل الوزارات العراقية، وهو ما يجعل موقفهم انتظاريًا. أما نسبة غير الموافقين البالغة **(١٥%)** فتعبّر عن خيبة أمل من بطء التحول الرقمي وضعف كفاءة المؤسسات الحكومية، مما يجعل العدالة الاجتماعية الرقمية في نظرهم أقرب إلى الطموح منها إلى الواقع.

س٣) يمتلك العراق بنية تحتية رقمية كافية لتفعيل مشاريع الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع.

التحليل: تظهر هذه النتائج بوضوح محدودية الجاهزية التقنية في العراق، حيث بلغت نسبة المعارضين **(٦٠%)** أي أكثر من النصف، مما يعكس إدراكًا واقعيًا لضعف شبكات الإنترنت، وتشتت قواعد البيانات،

وغياب الاستقرار الكهربائي. وهذه الموانع البنيوية تجعل العراق ما زال بعيدًا عن تبني الذكاء الاصطناعي بشكل فعّال.

النسبة القليلة من الموافقين والتي بلغت **(٢٨%)** تعبّر غالبًا عن تفاؤل جزئي لدى العاملين في المؤسسات الأكاديمية أو المراكز البحثية التي تمتلك بنى رقمية محدودة لكنها نشطة. أما نسبة المحايدين **(١٢%)** فهم من فئة ترى أن العراق قادر مستقبلاً على التطور لكنهم لا يلمسون مؤشرات ملموسة في الوقت الحاضر.

هذه الفقرة تكشف أن أي حديث عن التنمية المستدامة القائمة على الذكاء الاصطناعي يجب أن يبدأ بإصلاح البنية التحتية الرقمية لا بالشعارات التقنية.

س٤) هناك ضعف واضح في السياسات الوطنية التي تدعم توظيف الذكاء الاصطناعي في القطاعات التنموية.

التحليل: هذه النسبة العالية جدًا من الموافقة **(٨٣%)** تعبّر عن وعي نقدي لدى المبحوثين؛ إذ يدركون غياب استراتيجية وطنية متكاملة للذكاء الاصطناعي في العراق، وعدم وجود جهة تنسيقية عليا تُعنى بدمج التقنية في السياسات التنموية ، والنتيجة تُظهر أيضًا شعورًا عامًا بأن الجهود الحكومية الحالية متفرقة وتعتمد على المبادرات الفردية أو المشاريع الممولة خارجيًا دون رؤية وطنية موحدة. أما النسبة القليلة من المحايدين والبالغة **(١٠%) فيمثلون فئة حذرة** ترى أن الخطط الوطنية بدأت تُذكر في الخطاب الرسمي لكنها لم تتبلور فعليًا . والقلة المعارضون الـ **(٧%)** هم غالبًا من المتفائلين الذين يرون في بعض مشاريع التحول الرقمي نواة أولى لإطار سياسي أوسع.

لكن في المجمل، تشير النتيجة إلى أن غياب الإرادة السياسية الموحدة هو أحد أهم أسباب تعثر التنمية المستدامة الذكية في العراق.

س٥) ضعف التمويل الحكومي والخاص يُعدّ من أبرز معوقات التحول نحو التنمية المستدامة الذكية.

التحليل: يُبرز هذا السؤال بوضوح إدراك العينة لواحدة من أكثر مشكلات العراق عمقًا: التمويل. إذ يرى أغلب المبحوثين وبنسبة **(٨٢%)** أن المشاريع التقنية تُدار غالبًا بميزانيات محدودة وغير مستقرة، مما يجعلها عرضة للتوقف أو الفشل في مراحلها الأولى. إن نسبة الموافقة المرتفعة تعكس تجربة طويلة مع سوء توزيع

الموارد وغياب الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص في مجال التقنية. أما المحايدون الذين يشكلون نسبة **(٩%)** فيمثلون من يعتقد أن التمويل ليس العائق الوحيد، بل الإدارة والحوكمة هما الأهم، بينما تشير نسبة المعارضين **(٩%)** إلى فئة ترى أن المال موجود لكنه يُهدر في أولويات غير تنموية.

تؤكد النتيجة أن التنمية المستدامة الذكية في العراق تحتاج إلى تحول في الوعي الاستثماري يجعل من التقنية أولوية وطنية لا هامشًا تجميليًا في الخطط الحكومية.

(المحور الثاني): (العدالة الاجتماعية الرقمية)

س٦) التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في العراق يُعيق تحقيق العدالة الرقمية المستندة إلى الذكاء الاصطناعي.

التحليل: تعكس نسبة **(٨٢%)** من الموافقين إدراكًا عميقًا لدى العينة بأن العدالة الرقمية في العراق لا يمكن فصلها عن واقع التفاوت الاجتماعي والاقتصادي القائم. فضعف العدالة في توزيع الخدمات والفرص بين المحافظات والمناطق يجعل من تطبيق الذكاء الاصطناعي تحديًا بنيويًا قبل أن يكون تقنيًا. إن الغالبية هنا تربط بين التحول الرقمي والعدالة الاجتماعية من منظور تنموي شامل، إذ يرون أن التقنية يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق التكافؤ في التعليم، والصحة، والفرص الاقتصادية، شرط أن تُدار ضمن رؤية عادلة تراعي الفئات الفقيرة والمناطق المهمّشة. أما نسبة المحايدين **(١٠%)** فتشير إلى حالة انتظار أو حذر، فهم يدركون وجود فجوة رقمية لكنهم لم يلمسوا بعد مبادرات واقعية لمعالجتها. أما النسبة القليلة من غير الموافقين (٨%) فهي تعبّر عن شريحة محدودة ترى أن العدالة الرقمية يمكن تحقيقها حتى في ظل الفوارق الحالية ، أو أنها لا تؤمن بأن التقنية يمكن أن تُحدث تحولًا جوهريًا في العدالة الاجتماعية.

س٧) العدالة في توزيع فرص العمل الرقمي تُجسّد مقصد حفظ المال في الشريعة الإسلامية.

التحليل: تُظهر نسبة **(٧٥%)** من الموافقين قناعة بأن الذكاء الاصطناعي إذا أُحسن توجيهه يمكن أن يحقق العدالة في توزيع الثروة والفرص لا سيما في قطاع العمل الرقمي. هذه النتيجة تعبّر عن فهم متزايد للعلاقة بين مقاصد الشريعة ومفاهيم الاقتصاد الرقمي، إذ يرون أن مقصد حفظ المال لا يعني فقط حماية

الملكية بل أيضًا تحقيق التداول العادل للفرص والمكاسب في السوق الرقمية. أما نسبة المحايدين البالغة **(١٥%)** فتعكس حذرًا من التطبيق العملي، حيث يعتقد بعض المبحوثين أن العدالة في توزيع فرص العمل عبر الذكاء الاصطناعي ما تزال فكرة نظرية في ظل غياب الشفافية في التوظيف الرقمي بالعراق. وتمثل نسبة **(١٠%)** من غير الموافقين وجهة نظر ترى أن التكنولوجيا قد تزيد الفجوة بدل أن تقلصها، لأن من يملك المعرفة الرقمية هو من سيستفيد أكثر، مما قد يخلق تفاوتًا جديدًا بدل العدالة المرجوة.

س٨) الذكاء الاصطناعي في التعليم يمكن أن يحقق مقصود حفظ العقل من خلال تحسين جودة التعلم وإتاحته للجميع.

التحليل: تشير نسبة **(٧٧%)** من الموافقين إلى إيمان راسخ بأن الذكاء الاصطناعي قادر على إحداث نقلة نوعية في التعليم العراقي، سواء من خلال التعليم الموجَّه أو أنظمة التقييم الذكية أو المنصات التفاعلية. هذه النسبة تعكس أيضًا بعدًا قيميًا؛ فالموافقون يدركون أن مقصد حفظ العقل في الشريعة يتجلى في تعزيز الوعي ونشر المعرفة، وأن التقنية يمكن أن تكون وسيلة لحفظ هذا المقصد إذا استُخدمت بعدالة وشمول. أما نسبة المحايدين **(١٣%)** فتدل على موقف متوازن ينتظر نتائج ملموسة على الأرض، خصوصًا في ظل ضعف التجربة العراقية في التعليم الإلكتروني وضعف البنية التحتية الرقمية في الجامعات. في المقابل تمثل نسبة غير الموافقين **(١٠%)** فئة ترى أن التعليم في العراق يواجه مشكلات أعمق من أن تُحل بالتقنية وحدها، كضعف المناهج، وقصور الكادر التدريسي، وغياب العدالة في الوصول إلى الإنترنت.

س٩) توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي يسهم في تحقيق مقاصد حفظ النفس.

التحليل: تُظهر نسبة **(٨١%)** من الموافقين إيمانًا واضحًا بأن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُحدث تحولًا جذريًا في القطاع الصحي العراقي، خصوصًا في التشخيص المبكر، وتوزيع الموارد الطبية، ومتابعة الأمراض المزمنة.

وتأتي هذه القناعة متسقة مع مقصد حفظ النفس الذي يُعد من المقاصد الكبرى في الشريعة، فكل ما يسهم في تقليل الخطر وحماية الإنسان يدخل ضمن هذا الإطار. أما نسبة المحايدين **(١٠%)** فتعكس تردّدًا مرتبطًا بعدم وجود تطبيقات طبية ذكية واسعة في العراق، رغم وجود محاولات محدودة في بعض

المستشفيات الجامعية. في حين تمثل نسبة غير الموافقين **(٩%)** فئة تشكّك في إمكانية نجاح هذه الأنظمة في بيئة تفتقر إلى التجهيزات الأساسية، معتبرين أن التقنية وحدها لا تكفي دون إصلاح هيكلي شامل للقطاع الصحي.

س١٠) استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة يقلل من الفساد الإداري والمالي.

التحليل: تكشف نسبة **(٧٨%)** من الموافقين، عن إدراكٍ متزايدٍ بأن الذكاء الاصطناعي قادر على تعزيز الشفافية، وتقليص الفساد في المؤسسات العامة، من خلال الأتمتة، ومتابعة الإجراءات، وإلغاء دور الوسيط البشري الذي غالبًا ما يكون موضع الخلل الإداري. **هذه النتيجة تعكس ثقة النخب في إمكانية تحقيق العدالة المؤسسية عبر التكنولوجيا، خصوصًا في ظل عجز الأدوات التقليدية عن مكافحة الفساد المتجذّر**.أما نسبة المحايدين **(١٢%)** فتمثل حذرًا مشروعًا نابعًا من التجارب المحدودة للتحول الرقمي الحكومي في العراق، إذ إن بعض الأنظمة لم تؤد إلى تحسّن ملموس في الخدمات. أما نسبة غير الموافقين البالغة **(١٠%)** فتعبر عن وجهة نظر ترى أن الفساد في العراق ليس تقنيًا بل سياسيًّا وهيكليًّا، وأن الذكاء الاصطناعي سيظل غير فعّال ما لم تُصَحّح البيئة المؤسسية التي تديره.

(المحور الثالث) : (المقاصد الشرعية والإطار القيمي للتقنية)

س١١) الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُوجَّه بما ينسجم مع مقاصد الشريعة في حفظ الضروريات الخمس.

التحليل: تشير نسبة **(٨١%)** من الموافقين إلى وعيٍ عميقٍ لدى المشاركين بأن الذكاء الاصطناعي ليس نقيضًا للقيم الدينية، بل يمكن تسخيره لخدمتها. حيث يرى هؤلاء أن الشريعة الإسلامية وضعت مقاصد كلية لحماية الإنسان في دينه ونفسه وعقله وماله ونسله، وهذه المقاصد يمكن أن تكون بوصلة أخلاقية لتوجيه الذكاء الاصطناعي في العراق. إن هذا الوعي يعكس رغبة في تأسيس علاقة تفاعلية بين التقنية والقيم لا علاقة صراع أو استلاب. أما الـ **(١١%)** المحايدون فيتخذون موقف الترقب، إذ يعتقدون أن الحديث عن مقاصد الشريعة في التقنية ما يزال في الإطار النظري ولم يترجم بعد إلى سياسات واضحة أو تشريعات حاكمة. أما غير الموافقين **(٨%)** فيرون أن التقنية خصوصًا الذكاء الاصطناعي تتطور وفق منطق مادي

غربي بعيد عن المرجعية الدينية، وأن إدماجها في إطار مقاصدي قد يكون صعب التحقيق في الواقع العراقي المعاصر.

س١٢) توظيف الذكاء الاصطناعي في صنع القرار يجب أن يخضع لضوابط أخلاقية مستمدة من الشريعة.

التحليل: تعكس نسبة **(٨٠%)** من الموافقين قناعة قوية بأن القرارات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي تحتاج إلى مرجعية أخلاقية حتى لا تتحول إلى أدوات غير إنسانية أو جائرة. ويرى هؤلاء أن الشريعة الإسلامية يمكن أن توفر هذه المرجعية عبر مبدأي العدل والرحمة اللذين يضمنان توازنًا بين الكفاءة التقنية والقيم الإنسانية. أما المحايدون **(١٢%)** فيرون أن التطبيق الواقعي في العراق ما زال بعيدًا عن هذه المثالية، خصوصًا في ظل غياب لجان أخلاقية متخصصة بمراجعة استخدامات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الحكومية. أما غير الموافقين **(٨%)** فيمثلون فئة تؤمن بأن فرض ضوابط دينية على التقنية قد يحدّ من حرية البحث والتطوير، معتبرين أن الحل هو في الضوابط القانونية فقط وليس القيمية.

س١٣) مقاصد الشريعة يمكن أن تُسهم في ضبط استخدام البيانات وحماية الخصوصية في الأنظمة الذكية.

التحليل: تدل نسبة **(٨٠%)** من الموافقين، على إدراكٍ متزايدٍ في الوسط الأكاديمي العراقي بأن الذكاء الاصطناعي يمكن أن ينتهك خصوصيات الأفراد إن لم يُضبط بأخلاق الشريعة ومقاصدها. ويشير هذا إلى تطور الوعي القانوني والقيمي في التعامل مع البيانات الضخمة التي باتت أساس التحول الرقمي.

أما المحايدون **(١١%)** فيتخذون موقف الحذر، معتبرين أن العراق لا يمتلك حتى الآن تشريعات واضحة لحماية البيانات، وأن الحديث عن "**ضبط مقاصدي**" يظل نظريًا في غياب بنية قانونية قوية. أما غير الموافقين **(٩%)** فيعتقدون أن حماية الخصوصية هي شأن تقني أو قانوني صرف لا علاقة له بالمقاصد الشرعية، مما يعكس انفصالًا بين القيم الدينية والوعي التكنولوجي لدى هذه الفئة.

س١٤) الدمج بين التقنية والمقاصد يحقق تنمية بشرية متوازنة بين المادة والروح.

التحليل: تعكس نسبة (٨٠%) من الموافقين إيمانًا بأن الذكاء الاصطناعي إذا وُجّه وفق منظومة قيمية إسلامية يمكن أن يحقق تنمية شاملة تراعي البعد المادي والروحي للإنسان، ويرى هؤلاء أن التنمية المستدامة

في العراق لا يمكن أن تتحقق بتكنولوجيا بلا ضمير، بل بتكامل بين التقدم العلمي والضوابط الأخلاقية التي تصون كرامة الإنسان. ويتخذ المحايدون **(١٣%)** موقف الانتظار، إذ يرون أن هذا الدمج لم يُختبر بعد على أرض الواقع العراقي بسبب غياب السياسات التي تدمج المقاصد في التخطيط التنموي. أما غير الموافقين **(١٠%)** فيرون أن مفهوم التنمية الروحية في إطار التكنولوجيا أمر غير واقعي، وأن التنمية يجب أن تركز على الكفاءة الاقتصادية فقط.

س١٥) الرؤية التنموية المستقبلية في العراق يجب أن تُبنى على التكامل بين الذكاء الاصطناعي ومقاصد الشريعة لتحقيق العدالة المستدامة.

التحليل: تعكس نسبة (٨١%) من الموافقين اتفاقًا واسعًا على أن مستقبل التنمية في العراق لا يمكن أن يُفهم خارج إطار التكامل بين التقنية والقيم. هذه النسبة تعبّر عن نضوج فكري لدى النخب العراقية في إدراك أن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة إنتاج ، بل منظومة قيمية قادرة على ترسيخ العدالة والشفافية والاستدامة. ويعبّر المحايدون **(١١%)** عن حذر منهجي معتبرين أن الحديث عن التكامل بين التقنية ومقاصد الشريعة يحتاج إلى رؤية مؤسسية لا مجرد شعارات بحثية. أما غير الموافقين **(٨%)** فيمثلون التيار الذي يرى أن العراق ما يزال بعيدًا عن هذا النوع من التوليف بين العلم والدين بسبب الانقسام الثقافي والسياسي القائم.

(المبحث الرابع) : (النتائج والتوصيات)

أولاً) نتائج البحث الميداني:

استنادًا إلى استبيان مكوّن من (١٥) فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي:

١. تظهر نتائج البحث أن نسبة **(٨٠%)** من أفراد العينة يؤمنون بأن تقنيات الذكاء الاصطناعي تمثل فرصة حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق إذا أُحسن توظيفه في القطاعات الحيوية.

٢. تشير نسبة **(٧٠%)** من أفراد العينة أن استخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الحكومية يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية.

٣. يؤمن (٦٠%) من المشاركين بأن العراق لا يمتلك بنية تحتية رقمية كافية لتفعيل مشاريع الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع.

٤. أشار (٨٣%) من المبحوثين أن هناك ضعف واضح في السياسات الوطنية التي تدعم توظيف الذكاء الاصطناعي في القطاعات التنموية.

٥. ترى ما نسبته (٨٢%) من المبحوثين بأن ضعف التمويل الحكومي والخاص، يُعدّ من أبرز معوقات التحول نحو التنمية المستدامة الذكية.

٦. تشير نتائج البحث أن (٠٨٢%) بأن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في العراق يُعيق تحقيق العدالة الرقمية المستندة إلى الذكاء الاصطناعي.

٧. يؤمن (٧٥%) من المشاركين بأن العدالة في توزيع فرص العمل الرقمي تُجسّد مقصد حفظ المال في الشريعة الإسلامية.

٨. (٧٧%) من عينة البحث أظهروا بأن توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم يمكن أن يحقق مقصود حفظ العقل من خلال تحسين جودة التعلم وإتاحته للجميع.

٩. أكد (٨١%) من المبحوثين بأن توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي يسهم في تحقيق مقاصد حفظ النفس.

١٠. يرى (٧٨%) من أفراد عينة البحث أن استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة يقلل من الفساد الإداري والمالي، وان التحول الرقمي يسهم في تقليل الفساد الإداري وتحقيق الشفافية في المؤسسات العامة.

١١. يُظهر (٨١%) من أفراد العينة قناعة راسخة بأن تقنية الذكاء الاصطناعي يمكن أن تُوجَّه بما ينسجم مع مقاصد الشريعة في حفظ الضروريات الخمس.

١٢. يشير (٨٠%) من المشاركين إلى قناعتهم القوي بأن توظيف الذكاء الاصطناعي في صنع القرار يجب أن يخضع لضوابط أخلاقية مستمدة من الشريعة.

١٣. يؤكد (٨٠%) من المستجيبين أن المرجعية المقاصدية يمكن أن توفر أساسا أخلاقياً لحماية خصوصية المستخدمين في ظل توسع البيانات الضخمة.

١٤. تظهر النتيجة أن (٨٠%) من المبحوثين يؤمنون بإمكانية تحقيق التنمية المستدامة والتي تجمع بين الكفاءة المادية والرؤية القيمية، أي بين الآلة والضمير.

١٥. تحقيق التنمية المستدامة في العراق يتطلب تكاملًا بين الذكاء الاصطناعي ومقاصد الشريعة الإسلامية. تُعد من أهم النتائج، حيث يرى (٨١%) من المشاركين أن المستقبل التنموي للعراق لا يمكن أن يتحقق إلا بتكامل التقنية مع القيم الإسلامية لضمان العدالة المستدامة. وتؤكد هذه النتيجة أن التحول الرقمي يجب أن يكون مشروعًا قيميًا وإنسانيًا قبل أن يكون مشروعًا تقنيًا، وهو ما يعكس روح البحث وفلسفته.

ثانياً) التوصيات العملية

١. تطوير استراتيجية وطنية متكاملة للذكاء الاصطناعي: يجب على الحكومة العراقية وضع خطة واضحة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في القطاعات التنموية مع مؤشرات أداء قابلة للقياس.

٢. ترسيخ العدالة الاجتماعية الرقمية: ينبغي تصميم مشاريع الذكاء الاصطناعي بما يضمن توزيع الموارد والخدمات بعدالة ، مع مراعاة المناطق المهمشة والفئات الأقل حظًا اقتصاديًا واجتماعيًا.

٣. تفعيل المرجعية الشرعية في توجيه التقنية: من الضروري إنشاء أطر أخلاقية مستمدة من مقاصد الشريعة للإشراف على استخدام الذكاء الاصطناعي، خصوصًا في مجالات البيانات، الرعاية الصحية، والتعليم.

٤. تطوير البنية التحتية الرقمية: يتعين الاستثمار في تحسين الشبكات الرقمية، قواعد البيانات، والبرمجيات الحكومية، لضمان أن تكون البيئة التقنية جاهزة لاستيعاب مشاريع الذكاء الاصطناعي.

٥. تعزيز التمويل والشراكات: يجب تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوفير التمويل المستدام لمشاريع الذكاء الاصطناعي، مع رقابة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

٦. **التدريب وبناء القدرات البشرية:** من الضروري إعداد كوادر متخصصة في الذكاء الاصطناعي ومهارات الإدارة الرقمية، مع التركيز على دمج المعرفة التقنية بالقيم الأخلاقية والدينية.

٧. **المتابعة والتقييم المستمر:** يجب إنشاء لجان متخصصة لمتابعة تنفيذ المشاريع الرقمية وتقويم تأثيرها على التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وضمان توافقها مع مقاصد الشريعة.

المصادر:

١- البغدادي، فاضل. العدالة الاجتماعية في العراق المعاصر: قراءة نقدية في السياسات الاقتصادية. بغداد: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١.

٢- الحسني، قاسم. التحول الرقمي والهوية الثقافية في العراق. النجف: دار الرافدين، ٢٠٢٠.

٣- الراوي، أحمد. مقاصد الشريعة والتطبيقات التكنولوجية الحديثة: قراءة في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. بغداد: دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٢.

٤- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة. القاهرة: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧.

٥- عبد الأمير، ميثم. التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العراقية. بغداد: وزارة الاتصالات، ٢٠٢٢.

٦- العبيدي، مازن. العدالة الانتقائية في العراق بعد ٢٠٠٣. بغداد: دار المدى، ٢٠٢١.

٧- عواد، زين العابدين. الفكر التقني وأزمة القيم في العالم العربي. عمان: دار المسيرة، ٢٠٢٠.

٨- علي، محمد. الذكاء الاصطناعي والحوكمة في العالم العربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث.

٩- وزارة التخطيط. تقرير التنمية المستدامة في العراق ٢٠٢٣. بغداد: وزارة التخطيط، ٢٠٢٣.

١٠- وزارة الاتصالات. الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي. بغداد: وزارة الاتصالات، ٢٠٢٣.

١١- الحسني، قاسم. التكنولوجيا والقيم في الفكر الإسلامي المعاصر: دراسة فلسفية في ضوء التحولات الرقمية. النجف: دار الرافدين، ٢٠٢٠.

١٢- عبد الأمير، ميثم. التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العراقية وأثره في الشفافية ومكافحة الفساد. بغداد: وزارة الاتصالات، ٢٠٢٢.

١٣- العزاوي، سليم. التحول الرقمي في العراق: الواقع والتحديات. بغداد: دار الأكاديميون، ٢٠٢٣.

١٤- عبد الحسين، علي. الإدارة الحكومية والتحول الرقمي في العراق. بغداد: وزارة التخطيط، ٢٠٢٢.

١٥- الشمري، حيدر. البيروقراطية والتحول التكنولوجي في العراق: قراءة في معوقات التنمية. النجف: دار الرافدين، ٢٠٢١..

١٦- العبيدي، محمد. تكنولوجيا المعلومات والتنمية البشرية في العراق. بغداد: دار المدى، ٢٠٢٣.

١٧- البدري، صفاء. البحث العلمي والتنمية في العراق. البصرة: دار الخليج العربي، ٢٠٢٠.

18. Al-Ghazali, Abu Hamid. The Revival of Religious Sciences. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 2004, p. 211.

19. Hussein, Kareem. Artificial Intelligence and Public Policy in Iraq. London: Routledge, 2022, p. 59.

20. UNDP. AI for Inclusive Development in the Middle East. New York: United Nations, 2023, p. 19.

21. UNESCO. Digital Transformation in Arab States: Iraq Report. Paris: UNESCO Publishing, 2023, p. 33.

22. World Bank. Iraq: Towards Digital Inclusion and Sustainable Growth. Washington, D.C.: World Bank Publications, 2022, p. 77

23. Kamali, Mohammad Hashim. Maqasid al-Shariah and Contemporary Reformist Thought. Kuala Lumpur: International Institute of Islamic Thought (IIIT), 2008, pp. 77–83.

24. UNDP. Iraq Digital Transformation Strategy 2022–2026. New York: United Nations Development Programme, 2022, p. 14.

25. Jiyad, A. Iraq's Digital Infrastructure: Challenges and Opportunities. London: Middle East Economic Forum, 2021, p. 9.

26. Sachs, J. The Age of Sustainable Development. New York: Columbia University Press, 2020, p. 51.